قاليباف: مشدداً على ضرورة الاستفادة منها:

يجب التركيز على الإمكانيات الجيوسياسية لإيران وأندونيسيا في المجال الاقتصادي

نائبة برلمانية: ثمة فرصة لتوسيع العلاقات الاقتصادية مع أندونيسيا

أعرب رئيس مجلس الشورى الإسلامي، محمد باقر قاليباف، عن أمله في أن يأخذ المدراء التنفيذيون في الاعتبار الخصائص الجيوسياسية والقدرات التجارية والاقتصادية الإيرانية-الأندونيسية ويتم الاستفادة منها على أفضل وجه ممكن.

وفي كلمته يوم السبت في الجلسة العامة لمجلس الشورى الاسلامي، قال قاليباف: في نهاية الأسبوع الماضي، سافرت إلى أندونيسيا في زيارة استغرقت ثلاثة أيام للمشاركة في القمة البرلمانية للدول الإسلامية، ممثلاً عن الشعب الإيراني، وقد عقدت ٦ اجتماعات ثنائية. وأضاف: في مجال الدبلوماسية العامة، أجرينا عدة لقاءات مع النخب والطلاب والعلماء في هذا البلد، وحضرنا صلاة الجمعة وألقينا خطبة فيها.

وأوضح قاليباف: إن هدف هذه الزيارة هو إيصال صوت مظلومية أهالي غزة إلى الساحة الدولية، وفتح علاقات اقتصادية مع الدول الإسلامية، خاصة أندونيسيا الدولة الإسلامية الكبيرة، وتعزيز العلاقات الثقافية، وتعميق العلاقات بين البلدين والشعبين، مشيراً إلى أن الوفد البرلماني الإيراني تمكن من تحقيق هذه الأهداف بفعالية.

كما بيّن أنه خلال هذه الزيارة، تم متابعة تنفيذ ١١ وثيقة تعاون تم توقيعها في عهد حكومة الشهيد آية الله السيد إبراهيم رئيسي. وألمح قاليباف إلى أن الشعب الأندونيسي استقبل ممثلي الشعب الإيراني بحفاوة، مما يدل على عمق تأثير خطاب الإمام الخميني(رض) والثورة الإسلامية بين الشعوب المسلمة.

ورأى قاليباف أن هذا الارتباط العميق، إلى جانب الخصائص الجيوسياسية للبلدين في جنوب غرب وجنوب شرق آسيا، فضلاً عن القدرات العالية للغاية لزيادة التبادلات التجارية والاقتصادية، خاصة السياحية، يساهم في خلق فرص عظيمة لتعميق العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية والدولية.

وفي الختام، أعرب قاليباف عن أمله في أن يأخذ المدراء التنفيذيون في الاعتبار الخصائص الجيوسياسية والقدرات التجارية والاقتصادية الإيرانية-الأندونيسية والاستفادة منها على أفضل وجه ممكن.

توسيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين

وفي هذا السياق، قالت العضوة بالوفد البرلماني الإيراني التي شاركت في مؤتمر إتحاد برلمانات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي بجاكارتا زهراء سعيدي مباركة: إن المؤتمر ساهم في بناء فرصة لتوسيع العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاسلامية لاسيما أندونيسيا.

وأضافت سعيدي مباركة، السبت، إن «إتفاقيات جيدة تحققت لزيادة التعاون الاقتصادي بين غرفتي تجارة أندونيسيا ورجال أعمال إيرانيين»؛ موضحة أنه تقرر إقامة اجتماع افتراضي مشترك في الشهر المقبل لمناقشة فرص التعاون في مجالات مثل إنتاج المستلزمات الطبية وسائر حقول الإنتاج. وأعربت سعيدي مباركة، وهي الناطقة باسم لجنة الصناعات والمناجم بمجلس الشورى الاسلامي، عن اعتقادها بأن تبادل الطلبة والأساتذة والتعاون في الحقل الزراعي مع التركيز على الإفادة المثلى لموارد المياه والأرض الوفيرة في أندونيسيا يمكن أن يسهم في رفد المزارعين الإيرانيين في مجالات مثل الأسمدة الكيمياوية والزراعة.

رئيس منظمة تنمية التجارة الإيرانية يطرح:

إستهداف تصدير سلع ذات قيمة مضافة عالية إلى الصين

أكد رئيس منظمة تنمية التجارة على اختيار استراتيجيات صحيحة في التجارة بين إيران والصين، وكشف عن إمكانية بيع السلع الإيرانية على المنصة الصينية عبر الإنترنت.

وقال محمد علي دهقان دهنوي، السبت، خلال اجتماع لبحث التحديات التي تواجه العلاقات الاقتصادية بين إيران والصين: إن الصين هي الشريك التجاري الأول لإيران ولعديد من دول العالم.

وأضاف: التجارة مع الصين مهمة واستراتيجية لإيران؛ الفرص والقدرات التجارية بين البلدين ملحوظة جدًا بشرط أن نركز أكثر على هذه المجالات.

وأكد دهقان دهنوي أن الفرص التجارية المتاحة في الصين تفوق مجموع تجارتنا مع باقي الدول، وشدد على أنه لا شك في إمكانية تحقيق إنجازات كبيرة في الصين.

أهداف منظمة تنمية التجارة

وخلال استعراضه لأهداف منظمة تنمية التجارة في التجارة الخارجية، قال دهقان دهنوي: هدفنا هو تصدير سلع ذات قيمة مضافة أعلى. وأضاف: جزء كبير من صادراتنا إلى الصين يشمل سلعًا أولية، بينما لو لم نسع حتى لتسويق هذه السلع، فإن المشترين سيأتون إلى إيران لشرائها. وتابع: العمل الحقيقي يتحقق عند تصدير سلع تدخل في مراحل إنتاجية متقدمة ضمن السلسلة الصناعية الصينية، وتصدير المواد الخام جيد ويحقق عائدًا ماليًا، كما يفتح فرصًا لاستثمارات جديدة، لكننا بحاجة إلى إنتاج وتصدير سلع أكثر تصنيعًا.

وقال دهقان دهنوي: قد يبدو تصدير السلع إلى الصين -القوة العظمى في التصنيع العالمي- أمراً صعباً؛ لكنه ليس بعيد المنال إذا تم اختيار الاستراتيجيات الصحيحة، ومن خلال الاستثمار المشترك، والاندماج في السلسلة القيمية العالمية التي تقع الصين في قلبها، والتعاون في مجال التكنولوجيا، وسيكون تصدير سلع ذات قيمة مضافة أعلى إلى الصين أمراً ممكناً.

وتابع رئيس منظمة تنمية التجارة قائلاً: من خلال الاستثمارات المشتركة ونقل التكنولوجيا بين إيران والصين، يمكننا إنتاج سلع قابلة للتصدير من إيران إلى دول أخرى، ولقد بدأ العمل بالفعل في بعض المجالات، وتحظى صناعة السيارات الصينية بوجود كبير في إيران، وهناك العديد من مصنعي قطع الغيار النشطين في البلاد.

ضرورة طرح مشاريع الاستثمار المشترك

وأشار دهقان دهنوي إلى ضرورة طرح مشاريع الاستثمار المشترك بين إيران والصين، وأوضح: يعدّ التجارة الإلكترونية بين إيران والصين إحدى أولويات منظمة تنمية التجارة الإيرانية، ولذلك وفّرنا على منصة JD.com الإلكترونية - إحدى أكثر منصات بيع السلع رواجاً في الصين - إمكانية عرض السلع الإيرانية. وبذلك نقدّم السلع مباشرة إلى المستهلك النهائي. وأضاف: لقد بدأ النشاط الاقتصادي في مجالات الصناعات التقليدية والزعفران والسجاد اليدوي على هذه المنصة، وهناك إمكانية لاستفادة سلع استهلاكية أخرى من هذه القدرة.

الربط اللوجستي بين البلدين عبر الطريق البحري

وأكد رئيس منظمة تنمية التجارة على ضرورة تطوير الروابط اللوجستية ووسائل النقل بين إيران والصين. وأضاف: حالياً يتم الربط اللوجستي بين البلدين عبر الطريق البحري؛ لكن هناك مسار سككي في شمال إيران يمكنه ربط البلدين، وهذا المسار يمر عبر تركمانستان، أوزبكستان، كازاخستان ثم الصين، أو عبر تركمانستان، كازاخستان ثم الصين مباشرة. وتابع: نحن نعمل جاهدين لتشغيل هذا الخط وتفعيله، وعلى استعداد لتقديم الحوافز والدعم للمستخدمين الذين ينقلون بضائعهم عبر السكك الحديدية، بشرط أن يكون الشحن متكاملاً في كلا الاتجاهين، وإلا لن يكون المسار مجدياً اقتصادياً.

وأوضح رئيس منظمة تنمية التجارة: أن مفاوضات الإتفاقية التجارية بين إيران والصين جارية حالياً، مؤكداً أن المسار يتجه نحو تطوير التجارة، وهناك اهتمام من الجانب الصيني أيضاً؛ وبمعنى أن كل المقومات متوفرة لتطوير التبادل التجاري.

وأضاف: نحن نعترف بأن العقوبات خلقت بعض الصعوبات في سير العمل؛ لكن جزءاً آخر من المشاكل يعود إلى التشريعات الداخلية، كل هذه العوامل جعلت المهمة صعبة، ولكن مع ذلك فإن الإمكانيات كبيرة وسنساعد على تذليل العقبات لدفع عجلة التقدم.

بعد تشغيل خزانين في جزيرة خارك

سعة تخزين النفط في إيران ترتفع بمقدار مليوني برميل

بعد تشغيل الخزانين رقم ٢٥ و٢٦ المجددين في محطة جزيرة خارك النفطية رسمياً، ارتفعت سعة تخزين النفط الخام في إيران بمقدار مليوني برميل.

وأفادت وكالة مهر للأنباء، أن هذين الخزانين اللذين تبلغ سعتهما مليون برميل، وبعد استكمال أعمال التجديد وتحديث أنظمة السلامة والبيئة، عادا إلى العمل يوم السبت، بحضور الرئيس التنفيذي لشركة النفط الوطنية والرئيس التنفيذي لشركة محطات النفط الإيرانية.

وخلال زيارة حميد بورد، الرئيس التنفيذي لشركة النفط الوطنية، إلى جزيرة خارك، تم الإعلان عن اكتمال عمليات تجديد وصيانة الخزانين رقم ٢٥ و٢٦، وتم افتتاح الخزانين رسمياً. وتبلغ سعة كل من الخزانات المذكورة مليون برميل من النفط الخام، ومع عودتهما للخدمة ترتفع سعة تخزين النفط الإجمالية للبلاد بنحو مليوني برميل.

وتم ترميم الخزان رقم ٢٦ في إطار برنامج تجديد شامل، بما في ذلك استبدال كامل للسقف والأرضية، وتركيب أنظمة تصريف السقف، وأحواض جديدة، وأنظمة التبريد والسلامة الرغوية، واستخدام طبقات الجيوممبرين والجيوتكستايل، بالإضافة إلى طلاء كامل للجسم والأرضية.

وكان الخزان رقم ٢٥ جاهزًا أيضًا للتشغيل بعد إزالة الترسبات الكلسية، واستبدال صفائح الأرضية، وتنفيذ نظام الحماية الكاثودية، وإعادة تصميم مصارف السقف، واستكمال الطلاءات الواقية.

وقال بورد، على هامش الحفل: إن زيادة سعة التخزين بمقدار مليوني برميل ستزيد من القدرة على التصدير، وتسهل الإنتاج في المنبع، وتقلل تكاليف استئجار الخزانات. وأعلن عن إعادة بناء خمس سفن خارجة عن الخدمة لدعم عمليات التحميل في محطة خارك، مؤكداً أن جميع هذه المشاريع تم تنفيذها بالاعتماد على إمكانيات المقاولين والمتخصصين المحليين.

وفي مراسم تدشين المشروع، وصف عباس أسدروز، الرئيس التنفيذي لشركة محطات النفط الإيرانية، هذا المشروع بأنه رمز لقدرات خبراء البلاد وخطوة استراتيجية في تطوير البنية التحتية لصناعة النفط، واعتبر الالتزام الكامل بمتطلبات السلامة والبيئة من أبرز ميزاته.

وبحسب المسؤولين، فإن استغلال هذين الخزانين، بالإضافة إلى تعزيز استدامة الصادرات، سيمكن من إدارة الإنتاج بشكل مرن ويعزز مكانة إيران في سوق الطاقة العالمية.

بإمتلاكها ٢٧/٥ تريليون دولار إحتياطيات طبيعية

إيران بيئة جاذبة للاستثمار رغم العقوبات والقيود

تملك إيران إحتياطيات طبيعية بقيمة ٢٧/٥ تريليون دولار وقوة عاملة متعلمة، ما يجعلها بيئة جاذبة للاستثمار رغم العقوبات والقيود المصرفية.

وقال نائب رئيس غرفة التجارة الإيرانية، قدير قيافه، في حديث لوكالة «إيلنا» العمالية: إن إيران تتمتع بإمكانات استثمارية ضخمة تجعلها بيئة مثالية لجذب رؤوس الأموال، لولا العقوبات والقيود الدولية المفروضة.

وأوضح قيافه أن «قيمة الاحتياطيات تحت الأرض في إيران تتجاوز ٢٧/٥ تريليون دولار، أي ما يعادل ثلث احتياطيات روسيا تقريباً، التي تُعدّ أكبر دولة في العالم من حيث المساحة وتبلغ قيمة احتياطاتها ٧٥ تريليون دولار».

وأشار إلى أن «المساحة الجغرافية لإيران تمثل نحو واحد من أحد عشر من مساحة روسيا، وهو ما يعكس حجم الثروات الطبيعية الإيرانية».

كما شدد قيافه على أهمية العنصر البشري، لافتاً إلى أن «إيران تضم أكثر من ٢٢ مليون شخص من أصحاب الشهادات الجامعية».

وأضاف: إن قانون الاستثمار الأجنبي في إيران من القوانين المتقدمة عالميًا، وقد تم تصميمه بعناية لتوفير بيئة قانونية جاذبة، غير أن رأس المال يتجه بطبيعته إلى حيث يشعر بالأمان، وهو ما يجعل من ضروري توفير الثقة والاستقرار المالي.

وأشار قيافه إلى أن «العديد من المستثمرين الأجانب لا يزالون يحتفظون بحضورهم داخل إيران، ما يؤكد وجود فرص استثمارية حقيقية». ونبّه إلى تراجع تفاعل بعض الناشطين الاقتصاديين في البلاد مع أدبيات التجارة العالمية والمصرفية الحديثة، داعيًا إلى تحديث معارفهم لمواكبة متطلبات السوق الدولية.

وختم قيافه تصريحه بالتأكيد على أن «أحد أبرز متطلبات جذب الاستثمارات -خاصة في حال حدوث انفتاحات مستقبلية- هو استعادة الثقة بين إيران والبنوك العالمية، بحيث تتم عمليات التحويلات المالية والتجارية عبر قنوات رسمية وآمنة». كما شدد على «أهمية المصادقة على إتفاقية مجموعة العمل المالي»، معتبراً أن هذه الخطوة ضرورية لتعزيز موقع إيران في المفاوضات الدولية، حتى مع الشركاء الاستراتيجيين.